

Distr.: General
15 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين
العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في حين تُبذل جهود حثيثة على الصعيدين الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني
في فلسطين من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى فتح آفاق سياسية جادة من شأنها أن تعجل
في السعي إلى التوصل إلى حل سلمي وعادل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفي تحقيق هذا
الحل، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، اتباع سياسات غير قانونية تتناقض تماما
مع هذه الجهود وتؤدي إلى تقويض الوضع الميداني الهش للغاية في الأرض الفلسطينية المحتلة،
بما فيها القدس الشرقية.

ولقي المزيد من المدنيين الفلسطينيين مصرعهم، للأسف، نتيجة وحشية قوات
الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك المستوطنون الإسرائيليون الذين ما فتئوا يرتكبون انتهاكات
وخروقات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان،
ضد الشعب الفلسطيني. وفي ١٢ آذار/مارس، قُتل فلسطيني يبلغ من العمر ٢٥ عاما،
هو محمود عادل فارس الطيطي، متأثرا بجراحه جراء إصابته برصاصة في رأسه أطلقتها قوات
الاحتلال أثناء غارة عسكرية على مخيم الفوار للاجئين بالقرب من الخليل. وأثارت جريمة
القتل هذه، التي جرت بدم بارد، المزيد من الغضب والمظاهرات احتجاجا على وحشية
السلطة القائمة بالاحتلال التي ما فتئت تهاجم المدنيين العزل مستخدمة أسلحة فتاكة،



الرجاء إعادة استعمال الورق

190313 180313 13-26099 (A)



غير آبهة مطلقا بحياة البشر. وردت إسرائيل مرة أخرى باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية المغلفة بالصلب.

وارتُكبت عملية القتل هذه عقب قتل رجل فلسطيني بالغ من العمر ٢٨ عاما، هو زيد علي ريان، على يد مستوطن إسرائيلي. وتوفي السيد ريان بشكل مأساوي في ١٢ آذار/مارس متأثرا بجروح أصيب بها عندما دهسه المستوطن قرب مستوطنة ”برقان“ غير القانونية، الواقعة غرب سلفيت. كما توفي شاب فلسطيني آخر هو محمد عصفور البالغ من العمر ٢٢ عاما، في ٧ آذار/مارس، متأثرا بجراحه، ومنها إصابته برصاصة في الرأس في ٢٣ شباط/فبراير أطلقتها عليه قوات الاحتلال خلال قمع مظاهرة احتجاج مدنية في قرية عبود. وشهدت جنازته التي جرت مراسمتها في ٨ آذار/مارس استخدام المزيد من القوة من جانب الجيش الإسرائيلي الذي اشتبك مع المدنيين أثناء مراسم التشييع، مما أدى إلى وقوع عدة إصابات. وفي ٧ آذار/مارس أيضا، أطلقت قوات الاحتلال قنابل مسيلة للدموع وقنابل صاعقة أدت إلى إصابة صحفيين كانوا يغطون مظاهرة احتجاج للمطالبة بإطلاق سراح السجناء المضربين عن الطعام، جرت خارج سجن ”عوفر“ قرب رام الله.

وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباهكم إلى الحنة الخطيرة المستمرة التي يعيشها السجناء الفلسطينيون المضربين عن الطعام احتجاجا على احتجازهم غير القانوني من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بدون تهمة. وقد أصبح السيد سامر العيساوي في حالة صحية حرجية وأوضاعه آخذة في التدهور بسرعة نظرا لاستمراره في الإضراب عن الطعام منذ أكثر من ٢٢٠ يوما احتجاجا على حجزه الإداري، وقد بدأ بالامتناع حتى عن شرب الماء. وإننا ندعو إلى الاهتمام الدولي بمحتنته التي تبرز محنة السجناء والمحتجزين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الذين تُنتهك حقوقهم بشكل فاضح من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، وندعو إلى بذل الجهود لإنقاذ حياته.

وعلاوة على ذلك، يؤسفني أن أبلغكم أن إسرائيل تواصل حملتها الاعتقالية في جميع أنحاء فلسطين، مما يؤدي إلى احتجاز وسجن المزيد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. واليوم، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمداهمات عديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية واعتقلت أكثر من ٣٠ فلسطينيا. وخلال الأسبوع الماضي، أسفرت مداهمات إسرائيلية ليلية عن إلقاء القبض على ١٤ فلسطينيا في ٦ آذار/مارس، بينهم شباب وصحفي، واعتقال ١٠ فلسطينيين في ١١ آذار/مارس، بالإضافة إلى عمليات الاعتقال والاحتجاز التي تجري بشكل يومي وتستهدف مدنيين آخرين.

وأود أن ألفت انتباهكم في هذا الصدد إلى محنة أكثر من ٢٠٠ من الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وأبرز تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣ (عنوانه "الأطفال في عمليات الاعتقال العسكري الإسرائيلية: الملاحظات والتوصيات") النمط المؤسسي الذي تجري في إطاره عمليات الاستغلال وإساءة المعاملة، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة والمعاقبة عليها، التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون أثناء اعتقالهم ونقلهم واستجوابهم وإصدار الحكم عليهم وحبسهم من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. ويشمل ذلك عصب العينين، واختطاف الأطفال من منازلهم في منتصف الليل، والحبس الانفرادي، والتهديد بالقتل، وممارسة العنف البدني والاعتداء الجنسي على الأطفال أو على أحد أفراد أسرهم، وعدم حضور أي من أفراد أسرهم أو أي محامٍ معهم أثناء استجوابهم، ونقلهم من الأرض الفلسطينية المحتلة إلى سجون في إسرائيل، ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية، في انتهاك للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة وقانون حقوق الإنسان. ويؤكد التقرير أيضا أن المحكمة العسكرية للأحداث التي أنشأتها إسرائيل لمحاكمة الأطفال الفلسطينيين ومقاضاتهم هي المحكمة العسكرية الأولى والوحيدة للأحداث في العالم.

وقد دعت اليونيسيف، عن حق، إسرائيل في جملة أمور إلى معاملة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين لديها وفقا لاتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير القانونية الدولية، وشددت في جميع أجزاء التقرير على أن اعتقال طفل ما واحتجازه وسجنه ينبغي ألا يُستخدم إلا باعتباره الملاذ الأخير وأن يستغرق أقصر فترة زمنية ممكنة، لا أن يتم بالطريقة المنهجية الفاضحة التي تستخدمها إسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين، وعلى أن حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة إنما هو أمر عالمي ومطلق.

وإننا نؤكد على هذا الحظر، ونشدد على أن الآثار النفسية والاجتماعية التي تخلفها هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية على الأطفال الفلسطينيين في المدى القريب أو البعيد واسعة النطاق وتؤثر بشكل خطير على جملة أمور منها أسر هؤلاء الأطفال، وإعادة اندماجهم في المجتمع، وتطورهم بشكل صحي، وتحصيلهم العلمي. ونكرر نداءنا بالإفراج عن جميع الأطفال المحتجزين في إسرائيل بالإضافة إلى مطالباتنا المستمرة بإطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين الفلسطينيين واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. كما ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وإلى العمل على وضع حد لجميع هذه الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة البالغ عددها ٤٥٧ رسالة فيما يتعلق بالأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ (A/ES-10/584-S/2013/128) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى جميع أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة